توجهات السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي ومدى رشادتها في العراق خلال المدة 2004 – 2014 (*)

أ.د.عماد محمد علي عبد اللطيف العاني/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
م.م. عامر عبد الله مجيد الشيخاني/ كلية التقنية الادارية / جامعة بوليتكنيك اربيل

تاريخ التقديم:2016/8/28
تاريخ القبول:2016/9/26

المستخلص

تزايد الجدل حول الدور الذي تؤديه السياسة المالية ومدى كفايتها في تحمل العبء المالي والمعبرً عنها بالنفقات الجارية التشغيلية التي تتحملها حكومات البلدان المختلفة من اجل تقديم الخدمات العامة للمجتمع، مهما اختلفت السياسات الاقتصادية للحكومة، بعد ما تزايد حجم عجز الموازنة الحكومية لمعظم بلدان العالم ولاسيما في الآونة الاخيرة، ولأجل تحقيق التفاعل والتناسب الملائم بين الادوات الرئيسة للسياسة المالية فانه من الضروري ايجاد آلية مناسبة بين هذه الادوات على المستوى التطبيقي للاقتصاد من اجل تعزيز قدرة الحكومات على تحمل العبء المالي ورفع مستوى الاستدامة المالية لها، يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين الادوات الرئيسة للسياسة المالية من اجل مواجهة الاعباء المالية المتزايدة على الحكومة، في الوقت الذي تعاني اقتصادات الدول النامية عامة والاقتصاد العراقي بشكل خاص من ضعف كفاءة وفاعلية السياسة المالية فيها نتيجة لوجود تذبذب في سلوك حكومات تلك الدول، فضلاً عن غياب المصداقية لدى هذه الحكومات في تحقيق تطور ملحوظ يصب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لاسيما وانَ معظم القرارات المتعلقة بالسياسة المالية يغلب عليها تأثير صانعي القرار السياسي، لقد توصل البحث الى ان العراق استطاع جزئياً من تغطي نفقاته التشغيلية رغم التحديات التي واجهته اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وامنياً، مع عدم وجود سياسة مالية فاعلة ورؤية واضحة لها في محاولة تنويع مصادر الايرادات والاعتماد عليها بدلاً من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لتحمل العبء المالي، فضلاً عن ذلك ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال هيكلي يؤثر بشكل سلبي في قدرته لتنويع مصادر ايراداته، في الوقت الذي تحتل السياسة المالية مكانة مهمة بين السياسات الاخرى لانها تستطيع ان تقوم بالدور الاعظم في تحقيق الاهداف المتعددة ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المصطلحات الرئيسة للبحث / ترشيد الانفاق الحكومي - العبء المالي الحكومي - التخطيط المالي.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 97 المجلد 23
الصفحات 267-292

*البحث مستل من اطروحة دكتوراه

المقدمة

تعد السياسة المالية واحدة من اهم السياسات الاقتصادية لكافة البلدان في العالم مهما اختلفت طبيعة فلسفتها الاقتصادية، بسبب معالجتها للمشاكل الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، اذ يمثل العبء المالي ثقلاً على الاقتصاد تعمل الدول من خلال السياسة المالية المتبعة لديها على تحسين مستويات الانفاق العام ومدى ترشيدها من خلال استخدام تقنية جديدة محاولة منها الاستغلال الامثل لمواردها وتقليص حجمها، مع ضرورة مراعاة الطبقة الوسطى للمجتمع من التآكل والطبقة الفقيرة من تدهور اوضاعها، حيث يتطلب ضبط النفقات العامة مبادرة حكومية لترشيد نفقاتها ودون استثناءات على الاطلاق ووضع معايير أولويات تنفيذ المشاريع، ومؤشرات قياس انجازها، وآليات متابعة تنفيذها مما يضمن تقليص الهدر لتلك الموارد. في الوقت التي تعاني الاقتصاد من وجود الوضع المالي الصعب في البلاد.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في مدى معرفة نقاط القوة والضعف للسياسة المالية كعامل رئيسي في التأثير على مسار الاقتصاد العراقي والتغلب على المشاكل التي يعاني منها.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في غياب للرؤية الاستراتيجية بالنسبة للسياسة المالية خلال مدة الدراسة بحيث لم تتمكن من حل المشاكل فيما يتعلق بترشيد الانفاق العام التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والعمل على تطبيق نظام قادر على تحقيق التنسيق والتكافؤ بين السياسات المتبعة من اجل تغطية النفقات المتزايدة ومدى رشادتها.

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفاده هل ان لتوجهات السياسة المالية في العراق نحو ترشيد وضبط الانفاق الحكومي خلال مدة الدراسة بما يضمن تغطية العبء المالي الحكومي.

هدف البحث

تهدف البحث الى تسليط الضوء على تحليل توجهات السياسة المالية المتبعة في تحمل العبء المالي الحكومي.

الدراسات السابقة

1-هاشم محمد العركوب 2009 : عن اشكالية السياسة المالية العربية بين تطور الانفاق الحكومي واحتواء الدين العام للمدة 1990-2004. استنتج الباحث وجود تحديات كثيرة للسياسة المالية بشقيها الانفاقي والايرادي في البلدان العربية، ذلك ان سياسات خفض الانفاق او زيادته من جهة وسياسة اعادة هيكلية الانفاق من جهة اخرى جميعها مرهونة بعوامل باتت اليوم قيوداً يصعب التعامل معها.

2-دراسة عامر سامي منير 2006 : حول تمويل العجز المالي الحكومي وتأثيراته الاقتصادية في دول مختارة بضمنها العراق. فقد ركزت هذه الدراسة على ظاهرة ازدياد النفقات العامة مع مرور الوقت وبشكل مطرد على مستوى العالم بمعدل يزيد عن الثروة المالية للاقتصاد الوطني، أي انه ناجم عن وجود اختلال هيكلي في الاقتصاد القومي، حيث ان غالبية الدول النامية حتى النفطية منها تعاني عجزاً مالياً هيكلياً مستمراً في موازنتها العامة نتيجة لضعف مرونة الجهاز الضريبي فيها. توصلت الدراسة ان للانفاق الحربي دوراً كبيراً جداً في زيادة مجموع الانفاق العام مما يسهم في زيادة عجز الموازنة، ومن ثم زيادة العجز المالي الحكومي.

3-دراسة احمد حسين الهيتي وفاطمة ابراهيم خلف 2009 حول اثر ادوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الاردني للمدة 1970- 2003، فقد استنتجت الدراسة بالنسبة للاقتصاد السعودي بان زيادة الايراد الكلي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي بنسبة 0.0005%، في حين ان انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض الانفاق الحكومي بنسبة 0.27%، في حين ان انخفاض العجز بمقدار 1% يؤدي الى زيادة الانفاق بنسبة 17.14%.

اما فيما يخص الاقتصاد الاردني فقد استنتجت الدراسة بوجود علاقة سببية بين الايراد الكلي والانفاق الحكومي، اي ان زيادة الايراد يسبب في زيادة العبء المالي الحكومي ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي والعجز، اي ان معدل النمو الاقتصادي يتسبب في حدوث العجز المالي.

تقسيمات البحث:

ولاختبار صحة فرضية البحث من عدمها فقد تم تقسيم البحث الى المباحث الآتية:
المبحث الاول: دور السياسة المالية في ترشيد العبء المالي الحكومي
اولاً: مفهوم ترشيد الانفاق العام كعبء مالي حكومي في اطار الموازنة العامة
ثانياً: متطلبات ترشيد الانفاق الحكومي
ثالثاً: تحليل توجهات السياسة المالية في العراق ومدى رشادتها خلال المدة (2004 – 2014)
المبحث الثاني: تطبيق اختبارات نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لبيان كفاية السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي في العراق للمدة(2004-2014)
الاستنتاجات والتوصيات
الملاحق

المبحث الاول/ دور السياسة المالية في ترشيد العبء المالي الحكومي

يسلط الضوء على مفهوم ترشيد النفقات العامة، وليس المقصود بالترشيد هنا، تخفيض الانفاق العام بالضرورة، او كبح نموه بشدة كما ينادي المنهج الانكماشي، بل المقصود هو زيادة الكفاءة الانتاجية للانفاق العام في المجالات التي يذهب اليها، وهو ما يتمثل في دعم قدرته على تقديم الخدمة او السلعة العامة بأعلى درجة من الكفاءة، اما فيما يخص المطلب الثاني والثالث فانهما يتناولان دور الحكومة التدخلي في النشاط الاقتصادي والمعايير المستخدمة لتقييم وقياس مستويات التدخل من قبل الحكومات النامية.

اولاً: مفهوم ترشيد الانفاق العام كعبء مالي حكومي في اطار الموازنة العامة

تعد النفقات العامة عنصراً مهماً لاقتصاد اي حكومة لذا ينبغي استعمالها بشكل عقلاني بوصفها مورداً مهماً للحكومة يخشى من تبذيره وسوء استعماله(محمد، 2009، ص120)، ويعد مصطلح الترشيد ادق واكثر كفاية عند استخدامه في التحليل الاقتصادي فهو يعني التصرف الصحيح في الاموال والرشادة والعقلانية في انفاقها بالشكل الذي يؤدي الى تجنب التبذير والاسراف الزائد للنفقات وكذلك ضبطه، بالشكل الذي يؤدي الى زيادة الكفاءة الانتاجية (عصفور، 2008، ص398)، اذن لابد من الوقوف هنا عند نقطة حيوية الا وهي ان تقوم الحكومة العراقية بتخفيض مستويات الانفاق والابتعاد عن الزيادة في تبذير الموارد، وذلك من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق الحكومي تجنباً لوقوعها في فقاعة الازمة الشاملة للاقتصاد الوطني بسبب هبوط اسعار النفط والذي تسبب في تقليص الايرادات النفطية.

ثانياً: متطلبات ترشيد الانفاق الحكومي

اعتماداً على مفهوم ترشيد الانفاق الحكومي، وتجنباً للمشاكل التي تواجه التطبيق العملي لأساليب تخصيص الموارد للقطاعين العام والخاص، فانه يمكن تحديد خطوات ترشيد الانفاق الحكومي ومتطلباته كما يأتي:(البطريق وآخرون، 2015، ص319).

1- تحديد الاهداف التي يسعى المجتمع الى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة، مع وجود ترتيب لهذه الاهداف وفقاً لأهميتها النسبية. وبحسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة.
2- محاربة كل مظاهر الاسراف والتبذير في المال العام.
3- تطبيق موازنة البرامج والمحاسبة عن الاداء بدلاً من موازنة الاعتمادات، وتمثل موازنة الاداء اسلوباً لتقسيم الموازنة دعت اليها الحاجة لترشيد الإنفاق العام وتحقيق المزيد من رقابة السلطة التشريعية (البرلمان) على السلطة التنفيذية (الحكومة)، وذلك من خلال تطوير اساليب الرقابة والتنظيم، التي تبرر الحصول على الاعتمادات، وتقسيم الوظائف الى برامج واعداد تقارير عن الاداء بما يمكن من متابعة الانجاز (فرج، 2013، ص99).

4-اجراء تخفيض نسبي في معدل النمو في الانفاق الحكومي بواقع (1%) سنوياً، وهو ما يتطلب ترشيد في الإنفاق الحكومي ومراجعة شاملة لمكوناته (يونس، 2012، ص15).
5-القياس الدوري لبرامج الإنفاق الحكومي والذي يعني تقييم مدى كفاءة وفاعلية اداء الوحدات والاجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة اليها.
6-عدالة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الضعيفة، اي ينبغي السعي الى تحقيق اكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات الحكومية (عياش وسميحة، 2014، ص5).
7-ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على ان تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية الى الرقابة التقييمية. (البطريق وآخرون، 2015، ص320).

ثالثاً: تحليل توجهات السياسة المالية في العراق ومدى رشادتها خلال المدة (2004 – 2014)

شهد الاقتصاد العراقي مرحلة عدم الاستقرار طيلة مدة التسعينيات وبداية الالفية الجديدة بسبب ظروف الحصار، وهو ما ادى الى تدني اداء الفعاليات الاقتصادية، لذا سنركز من خلال هذا المبحث على أهمية السياسة المالية في تصحيح الاختلالات والصدمات ودراسة الآلية لابتعاد الاقتصاد عن زيادة الاعباء المالية على موازنة الدولة، بحيث يجب تهيئة السياسة المالية كعامل متكيف ومتناغم للوضع الاقتصادي، بعد ان استمر منوال الانفاق العام كأداة للسياسة المالية في الازدياد، والسعي الى ترشيد حجم النفقات التشغيلية بما يتلاءم مع مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات وتجنب حدوث عوامل اللاأستقرار الاقتصادي ومدى ترشيد الانفاق العام كآلية لعلاج عجز الموازنة الاتحادية في العراق خلال المدة (2004-2014)، ويعد موضوع ترشيد الانفاق العام من المواضيع المهمة التي يجب ان تهتم بها الحكومة وتجعلها من اولويات برنامجها الاصلاحي، حيث لم تكن في نية الحكومة العراقية اي برنامج ترشيدي يضبط الانفاق الحكومي ومحاربة التبذير، والعمل على توزيع الموارد المالية المتاحة بما يحقق اكبر منفعة اقتصادية للدولة. ويمكن تحليل اليات ترشيد النفقات العامة من خلال النقاط الآتية.

1-استراتيجية الاصلاح المالي والحد من الفساد

يشكل اصلاح القطاع المالي جوهر برامج الاصلاح الاقتصادي لكل بلد مهما كانت الايدلوجية السياسة الاقتصادية التي يطبقها، لذا ينبغي ان تقوم الحكومة باتخاذ اجراءات اكثر فاعلية للتصدي للأعمال غير القانونية والمسيئة للاقتصاد بما يجعل من النظام المالي قادراً على حشد الموارد المالية لخدمة النشاط الاقتصادي، ولم يكن من الاصح والمنطقي انتظار تحسن أسعار النفط لكي يساعد على التغيير في ادارة الموازنة، لذا ينبغي ان يباشر بالإصلاحات الحقيقية ولاسيما في القطاع المالي والذي هي محل دراستنا، ويتطلب ذلك الشروع بإصلاح السياسة المالية وانضباط الموازنة العامة عن طريق تطبيق وسائل وطرائق واساليب رقابية فعالة والتي سوف تنعكس ايجاباً في تخفيف ضخامة الاعباء المالية التي تتحملها الحكومة نتيجة لهدر وضياع الموارد المالية طوال العقود الماضية والمستمرة لحد مدة دراستنا الحالية، ووفقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية Transparency International والتي تصدر سنوياً تعطي لمؤشر الفساد في العراق نسب عالية رغم ادعاء الحكومة بفاعلية هيئة النزاهة والتي أنشأت بعد العام 2003، اذ بموجب التقرير الدولي للشفافية الصادر عام 2014 عد العراق من بين اكثر 10 دول فساداً في العالم، فعلامة الفساد في العراق تعد مؤشراً خطراً يتراوح بين (1.6 – 2.2) علامة والجدول (1) يوضح ترتيب العراق عالمياً وفقاً للتقرير.

جدول (1) ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي للسنوات (2004 – 2014)

السنوات	ترتيب العراق من مجموع الدول	مجموع الدول	علامة الفساد* CPI Score
2004	129	146	2.1
2005	170	194	2.2
2006	160	163	1.9
2007	178	180	1.5
2008	178	180	1.3
2009	176	180	1.5
2010	175	178	1.5
2011	175	182	1.8
2012	171	175	1.6
2013	171	177	1.6
2014	170	174	1.4

- علامة الفساد تعطي (10) للبلد الاكثر نزاهة و (0) للبلد الاكثر فساداً في العالم

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية للمدة 2004 – 2014

يوضح الجدول (1) ان العراق لم يستطع وبشكل فعال ان يزيل طاعون الفساد في مؤسساته، بحيث لم تتجاوز علامة الفساد اكبر من (2.2) مما جعله في قمة الدول التي تعاني من الفساد المالي والاداري، وكان لهذه الظاهرة السلبية انعكاس على معدلات النمو الاقتصادي نتيجة لتأثيرها على كلفة الانتاج ويعود ذلك الى وجود خلل كبير للنظام السياسي في العراق بالدرجة الاساس.

2-ضرورة الحد من العجز المالي في الموازنة

تميزت السياسة المالية في العراق خلال المدة (2004-2014) بنمو انفجاري للأنفاق العام ومنها على وجه الخصوص النفقات التشغيلية الجارية وارتفاع معدلاتها معتمدة في ذلك اساساً على زيادة في الايرادات النفطية نتيجة لتجاوز اسعارها الـ (100) دولار خلال معظم سنوات مدة الدراسة هذه، حيث لم تعمل الحكومة جاهدةً على ترشيد وضبط المال العام بما يتناسب وحجم مؤسساتها كعامل لتجنب حدوث ظاهرة العجز في رصيد الموازنة، والجدول الآتي يوضح تطور بنود الموازنة خلال المدة (2004-2014).

جدول (2) تطور بنود الموازنة في العراق للمدة (2004-2014) مليون دينار

السنوات	الايرادات العامة مليون دينار	معدل الزيادة في الايرادات%	النفقات العامة مليون دينار	معدل الزيادة في النفقات %	رصيد الموازنة (الفائض او العجز)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	نسبة العجز او الفائض من الناتج المحلي الاجمالي%
1	2	3	4	5	6	7	100*(7/6)=
2004	32988850	-	31521426	-	1467424	53235358.7	2.756484
2005	40435740	22.6	30831142	-2.2	9604598	73533598.6	13.06151
2006	49055545	21.3	38806679	25.9	10248866	95587954.8	10.72192
2007	54964850	12.0	39308348	1.3	15656502	111455813.4	14.04727
2008	80641041	46.7	67277197	71.2	13363844	157026061.6	8.51059
2009	55243526	-31.5	55589721	-17.4	-346195	130643200.4	-0.26499
2010	70178223	27.0	70134201	26.2	44022	162064565.5	0.027163
2011	103989089	48.2	78757666.4	12.3	25231422.6	217327107.4	11.60988
2012	119817224	15.2	105139575.5	33.5	14677648.5	254225490.7	5.773476
2013	113840076	-4.9	119127556.3	13.33	-5287480.3	271091777.5	-1.95044
2014	105386623	-7.4	83556225.8	-29.9	21830397.2	260610438.4	8.37664

المصدر: العمود (1)،(3)،(6) وزارة المالية، دائرة الموازنة، دائرة المحاسبة للسنوات من (2003-2015)،العمود (2)،(4)،(5)،(7) من اعداد الباحث.

يتضح من الجدول (2) ان الايرادات العامة حققت زيادات مستمرة خلال مدة الدراسة باستثناء عام 2009 الذي شهد انخفاضاً مقارنة بالعام 2008 الذي حدثت فيه زيادة انفجارية للإيرادات حتى بلغ معدل الزيادة (46.7%)، ويعود ذلك الى وجود تحديات مالية كبيرة واجهت الاقتصاد العراقي عام 2009 منها عدم كفاية الايرادات النفطية من تغطية النفقات الزائدة لهذا العام نتيجة لتأثيرات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي بعامة والاقتصاد العراقي بخاصة، وتخلف الادارة المالية العامة في مجالات اعداد الموازنة والتنفيذ لبنودها، كذلك ضعف المنظومة الضريبية مع وجود انفصام تام بين الموازنة العامة ووظائفها الاقتصادية، هذا فضلاً عن الدور السلبي للتدخل السياسي في تغير السياسات المالية للحكومة والتي انعكست على الرصيد الاجمالي للموازنة في عام 2009، وفي عام 2013 واجهت هي الاخرى انخفاضاً للإيرادات مقارنة بالعام 2012 التي اثرت سلباً على رصيد الموازنة حتى بلغ مقدار العجز (5287480.3) مليون دينار وكانت نسبة العجز في الناتج المحلي الاجمالي (1.95%) متأثراً بالتحديات السياسية والامنية وانخفاض لمعدل الزيادة السنوية في الايرادات العامة حتى بلغت نسبتها (4.9%)، على الرغم من تأكيد الحكومة على تركيز السياسة المالية على تنويع حصيلة الايرادات الاخرى غير النفطية وترشيد النفقات العامة، الا ان هذه المحاولة من قبل الحكومة لم تحقق هدفها، اما عام 2014 فانه يعد من السنوات السيئة بالنسبة للإيرادات العامة بعد العام 2011 بسبب حصول التدهور الامني في البلاد وانخفاض اسعار النفط لأكثر من نصف قيمتها ليصل سعر النفط الى 50 دولاراً للبرميل الواحد بعد ان كان وصلت سعرها الى اكثر 107 دولاراً.

ومع ذلك فقد بين مؤشر السياسة المالية في العام 2014 فائضاً مالياً بلغ (21.8) ترليون دينار والذي يعزى الى اتخاذ اجراءات تقشفية من قبل الحكومة بالنسبة للنفقات العامة بنسبة (29.8%) مما انعكس ذلك بشكل ايجابي على نسبة رصيد الموازنة للناتج ليبلغ بذلك (8.4%)، كذلك بالنسبة للنفقات العامة نلاحظ ارتفاع مستمر في حجمها باستثناء الاعوام 2005، 2009، 2014، وكان لسوء استغلال الحكومة كما في العقود الماضية ما جعل من البنك المركزي مصدراً لتمويل مصروفات الموازنة العامة جراء العجز المتواصل في الميزانية العامة مما شكل حالة اللاأستقرار الاقتصادي، رغم وجود مادة (26) من قانون البنك المركزي العراقي والتي تنص على حظر اقراض الحكومة سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر، فقد استفادت الحكومة من قانون 56 لسنة 2004 للبنك المركزي الذي بموجبه تم تحديد شكل العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي بنصين تناولتهما كل من المادتين (24 و 25) وهما: التشاور مع الحكومة والقيام باعمال بالإنابة عن الحكومة(صالح، 2012، ص ص21-22). فقد بلغ متوسط معدل الزيادة للنفقات العامة (13.42) خلال مدة الدراسة (2004-2014) وهي مدة التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق بعد فتح منافذ العالم بوجه العراق اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، بعد ان كان العراق مكتوف اليدين بسبب فرض الحصار الاقتصادي طيلة اكثر من عقدين من الزمن والذي انعكس ايضاً على الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد، الذي انفجر كقنبلة موقوتة بعد الاحتلال عام 2003، الامر الذي ادى الى زيادة تصاعدية للأنفاق الحكومي ولاسيما خلال سنوات بداية الاحتلال وتشكيل اول حكومة عام 2004.

وعلى الرغم من ذلك فان حجم الموازنة العامة لم تكن متوافقة حتى التكميلية منها مع حجم وامكانية القطاعات الاقتصادية والخدمية للبلاد خلال الاعوام (2004-2011)، اما بالنسبة للأعوام (2012-2014) فقد استمدت الموازنة العامة اهدافها من السياسة الحكومية وخطة التنمية الوطنية (2013-2017)، واستراتيجية مكافحة الفقر الصادرة عام 2009، حيث ركزت السياسة المالية على تكثيف جهود الحكومة على تنويع حصيلة الصادرات غير النفطية وترشيد الانفاق العام مع مراعاة زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية.

3-التوجه نحو تنويع الايرادات وكيفية استدامته

يعد المورد النفطي مصدراً رئيساً لإيرادات الموازنة الاتحادية ومن ثم تغطية النفقات العامة، والتي تعد من اولويات السياسة المالية لأي دولة مهما اختلف النظام الاقتصادي المطبق لديها سواء كانت دولة نامية او متقدمة، نتيجة لوجود علاقة مباشرة بين السياسة المالية والانفاق الحكومي من حيث اعتماد الاخير على ايرادات الموازنة العامة والتي تتكون من ايرادات نفطية وغير نفطية. وبالرغم من ان العراق لم يتجه الى تطوير وتنويع ايراداته بشكل فعال كما هو الحال في البلدان المتقدمة، اذ تعد الضرائب الايراد الاساسي في اقتصاد تلك البلدان.

الا ان هذا لا يعني تفريغ هيكل الموازنة العراقية من المورد غير النفطي في الوقت الذي يهيمن قطاع النفط والتعدين على (90%)من الايرادات الحكومية، ولتبسيط عرض مكونات الايرادات خلال مدة الدراسة يتطلب تجميع الابواب المتقاربة لتسهيل عملية التمييز لتشكيلة الايرادات العامة، وعلى هذا الاساس لابد من الوقوف على طبيعة هذه المصادر والمعتمد عليها من قبل الاقتصاد العراقي من خلال النقاط الآتية.

اولاً/ الايرادات النفطية

يعد العراق من البلدان النفطية التي تحتل موقعاً متقدماً بين الدول العربية والعالمية المنتجة للنفط لضخامة احتياطاته فضلاً عن انه احد الاعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك والجدول الآتي يوضح موقع العراق عالمياً بالنسبة للاحتياطيات النفطية الصادر من قبل شركة بريتش بتروليوم للطاقة العالمية عام 2011. (تقرير وزارة المالية العراقية، 2009، ص5).

جدول(3) ترتيب الدول لاحتياطيات النفط في العالم عام 2011

الدولة	الاحتياطي النفطي(مليار برميل)	نسبة الاحتياطي العالمي%	المرتبة العالمية
السعودية	264.5	22.2	الاولى
فنزويلا	211.2	17.7	الثانية
ايران	137	11.5	الثالثة
العراق	115	9.6	الرابعة
الكويت	101.5	8.5	الخامسة
الامارات	97.8	8.2	السادسة
روسيا	77.8	6.5	السابعة
ليبيا	46.4	93.	الثامنة
كازاخستان	39.8	3.3	التاسعة
نيجيريا	37.2	3.1	العاشرة
كندا	32.1	72.	الحادي عشرة
الولايات المتحدة الامريكية	30.9	62.	الثانية عشرة
المجموع	1191.2	100	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: BP Statistical Review of World Energy, June. 2011.P.6.

يوضح الجدول (3) ترتيب الدول لحجم الاحتياطيات العالمية من النفط الخام الذي اعدته شركة بريتش بتروليوم للطاقة العالمية، بالشكل الذي يقع فيه العراق بالمرتبة الرابعة وبحجم احتياطي يقدر بـ (115) مليار برميل اي يشكل (10%) من الاحتياطي العالمي من النفط تقريباً، الا ان هناك دراسة امريكية اجريت لاحقاً في مجال النفط والطاقة والتي نشرت عام 2015 توقعت ان تكون الاحتياطيات العراقية اكبر من الرقم المعلن سابقاً والذي يصل الى (141) مليار برميل والمثبت في العام 2013 بعد ان كان الرقم السابق للعام 2011 بحدود (115) مليار برميل، والذي يتم توزيعه بحسب المناطق وفق الجدول الآتي:

جدول(4) الانتاج والاحتياطيات النفطية المثبتة في العراق للعام 2013

المناطق	النفط الخام	
	الانتاج	الاحتياطيات (مليار برميل)
البصرة	2.114	96.6
باقي المناطق الجنوبية	345	13.4
بغداد	20	8.0
المنطقة الوسطى(نينوى، صلاح الدين، ديالى، الانبار)	65	8.2
كركوك	435	9.0
كردستان	300	8.9
المجموع	3.280	144.2

المصدر: مؤسسة ادارة المعلومات الطاقة الامريكية EIA المستقلة، 2015، ص37.

يلحظ من الجدول (4) بان سرَ اعتماد العراق على المورد النفطي كمصدر رئيس في هيكل الايرادات للموازنة العامة يعود الى توفر هذا المورد بكمية كبيرة فضلاً عن انخفاض تكلفة استخراجه مقارنة بدول نفطية اخرى كالولايات المتحدة الامريكية مثلاً. وهذا ينعكس على حجم الايرادات النفطية بالزيادة مقارنة بإيرادات الموارد الاخرى.

لذلك اعتمد الاقتصاد العراقي على النفط الخام وبخاصة في السنوات الاولى للألفية الجديدة وبالتحديد بعد العام 2003، فقد ارتفعت وتيرة الاسعار سنة بعد اخرى حتى بلغت العائدات النفطية عام 2007 (33.5) مليار دولار والتي شكلت نسبة (88%) من ايرادات الموازنة بعد ان كانت مخيبة للآمال ولا تتناسب مع حجم الاحتياطيات التي يمتلكها الاقتصاد العراقي والمحاط بالتحديات، فيما تفسر الزيادة الكبيرة لموازنة عام 2008 بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية. وكان يفترض مضاعفة ارقام الموازنة العامة الى (80) مليار دولار للعام 2009 الا ان الانهيار غير المتوقع لأسعار النفط تسبب في تحديدها بـ (59) مليار دولار، واستمر تأثير التذبذب في اسعار النفط على الموازنة الاتحادية للعام 2010 اذ انخفضت الى (52) مليار دولار، فيما ارتفعت ارقامها للعام 2011 الى (69) مليار دولار عقب الارتفاع النسبي لأسعار النفط العالمي. والجدول الآتي يوضح حجم الانتاج والتصدير والعائدات المالية خلال المدة (2004-2014).

جدول (5) الانتاج والتصدير والعوائد لمصادر النفط الخام خلال المدة 2004-2014

السنوات	الانتاج النفطي (مليون برميل يومياً)	الصادرات (1)	عوائد الصادرات (2)	الايرادات النفطية (مليون دينار)	نسبة الزيادة السنوية%	نسبة الايرادات النفطية من مجموع الايرادات%	نسبة الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الجاري%
2004	2,107	1,4	17.751	32687839	-	99.1	61.4
2005	1,912	1,4	21.480	39880890	22.0	598.	54.2
2006	1,663	1,4	30.465	46534310	716.	994.	748.
2007	1,851	1,6	39.433	53306884	14.5	97.6	47.8
2008	2,428	1,8	56.843	79131752	48.4	98.6	450.
2009	2,442	1,9	39.307	51719059	-34.6	793.	639.
2010	2,340	1,8	51.589	66819670	229.	95.2	41.2
2011	2,668	2,1	79.043	98090000	846.	94.3	45.1
2012	2,928	2,4	94.103	116160781	18.4	96.9	745.
2013	3,280	2,3	89.402	109650692	-5.6	96.3	40.4
2014	3,100	2,1	84.333	97072409	5-11.	92.1	37.2

(1) مليون برميل يومياً (2) مليار دولار / المصدر: تقارير منظمة الاوبك العالمية للاعوام (2004-2015). وزارة المالية العراقية، دارة المحاسبة، قسم التوحيد تقارير بالايرادات بمستوى الاعداد لسنوات 2005-2015

والشكل (3) يوضح نسبة الايرادات النفطية من مجموع الايرادات العامة في العراق خلال المدة (2004-2014).

شكل(3) نسبة الايرادات النفطية من مجموع الايرادات العامة في العراق خلال المدة (2004-2014)

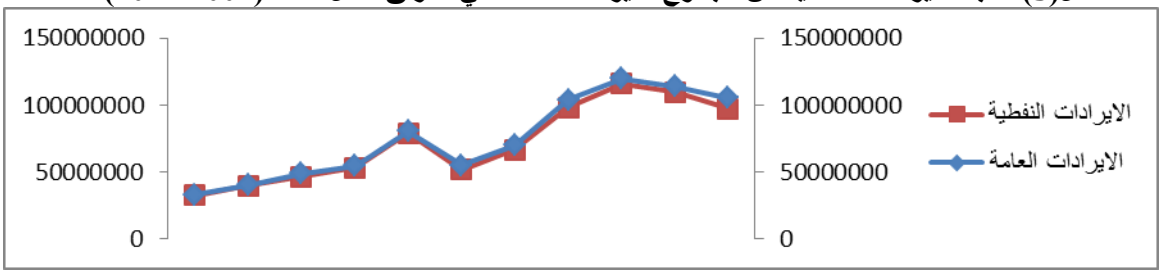

المصدر : الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (23)

يتضح من الجدول (5) بان معظم الكميات المنتجة من النفط العراقي تخصص للتصدير، حيث شكلت عوائد تصدير النفط الخام 98% من عوائد صادرات العراق الاجمالية، فقد ارتفعت عوائد تصدير النفط منذ العام 2004 وبشكل تصاعدي حتى بلغت (17.75) مليار دولار، اي ما يشكل (99.1%) من مجموع الايرادات العامة، لتصل الى (30.465) مليار دولار عام 2005، واستمر هذا الارتفاع لغاية العام 2009 لتنخفض عوائد الصادرات بسبب انعكاس اثر الازمة المالية العالمية في الاسعار و الطلب العالمي على النفط الخام لتنخفض بذلك عوائد الصادرات النفطية الى (39,307) مليار دولار بعد ان كانت (51,589) مليار دولار عام 2008، بعدها استمرت الزيادة في عوائد الصادرات النفطية بحيث عد المؤرخون في مجال النفط والطاقة أن المدة الممتدة من العام 2011 لغاية بداية العام 2014 مدة ذهبية بالنسبة للأسواق النفطية العالمية من حيث الطلب والسعر لهذا المورد، وقد انعكس ذلك على الاقتصاد العراقي بشيء من الازدهار الاقتصادي والتي لم تستطع الحكومة من خلال سياستها المالية ان تستثمرها بكفاية جيدة، اذ بلغ متوسط معدل عوائد التصدير (87.516) مليار دولار، وبخاصة في العام 2012 الذي وصلت فيه عوائد الصادرات الى (94.103) مليار دولار وهذا هو اعلى مستوى تصله عائدات تصدير النفط منذ العام (1970) اي بداية تاريخ تصدير النفط من قبل الحكومة العراقية. ان النفط قد تحول من سلعة استراتيجية لتمويل ايرادات الموازنة الى سلعة لا تخدم الاقتصاد بالشكل المطلوب بعد العام 2013 نتيجة لخسارة سعره بمقدار اكثر من 70% من السعر العالمي ليصل الى دون (40) دولار نهاية العام 2014 بعد ان كان سعره 112 دولار قبل العام 2014، وهو بذلك لم يحقق عوائد مناسبة بما حققته عوائده التصديرية خلال المدة 2011-2013. ورغم هذا فان هذا الارتفاع الذي حصل في العوائد النفطية لا يعد مؤشراً لتحسن مستويات الانتاج والصادرات وانما يعود الى الارتفاع الكبير في اسعار النفط في السوق العالمية، لا يكاد ان تكون اقل مقداراً من الايرادات العامة وهذا دليل على ان الاقتصاد العراقي اعتمد وبشكل كلي على هذا المورد وهذا خير دليل بريعية الاقتصاد العراقي ويكون هذا النوع من الاقتصاد اكثر تعرضا للتقلبات الاقتصادية بمجرد حصول اي تغير سلبي للإيرادات النفطية.

ثانياً/ الايرادات الضريبية

يتسم النظام الضريبي في العراق بالتعددية، اذ انه يجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وعلى الرغم من ان هذه النظام لا يمكن ان يوصف بالحداثة اذ ان بدايته ترجع الى العام 1927 حينما صدر اول تشريع لضريبة الدخل، الا ان قدرة الايرادات الضريبية على الاسهام وبشكل فاعل في الموازنة العامة ظلت بعيدة عن امكانية تحقيق التقارب بين مساهمة الايرادات الضريبية والايرادات النفطية والجدول (6) يؤكد هذه الحقيقة (وزارة المالية العراقية، 2009، ص10).

جدول (6) مساهمة الايراد الضريبي ونسبته في مجموع الايرادات العامة في العراق خلال المدة (2004-2014)

السنوات	الايرادات الضريبية	نسبة الزيادة السنوية%	الايرادات العامة	نسبتها الى الايرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج%
2004	159644	-	32988850	-	53235358.7	30.
2005	495282	210.2	40435740	1.22	73533598.6	70.
2006	591229	419.	49055545	1.21	95587954.8	0.6
2007	1228336	107.7	54964850	2.25	111455813.4	1.1
2008	985837	-19.7	80641041	1.23	157026061.6	0.6
2009	3334809	3238.	55243526	6.04	130643200.4	62.
2010	1532438	-54.0	70178223	2.18	162064565.5	0.9
2011	1783593	416.	103989089	1.72	217327107.4	0.8
2012	2633357	47.6	119817224	2.19	254225490.7	1.0
2013	2518630	4-4.	113840076	2.21	271091777.5	0.9
2014	5035251	99.9	105386623.1	4.78	260610438.4	1.9

المصدر: وزارة المالية العراقية، دائرة المحاسبة، قسم التوحيد، للسنوات من (2003-2015)

والشكل (4) يوضح نسبة الايرادات الضريبية من مجموع الايرادات العامة في العراق خلال المدة (2004-2014).

شكل (4) نسبة الايرادات الضريبية من مجموع الايرادات العامة في العراق خلال المدة (2004-2014)

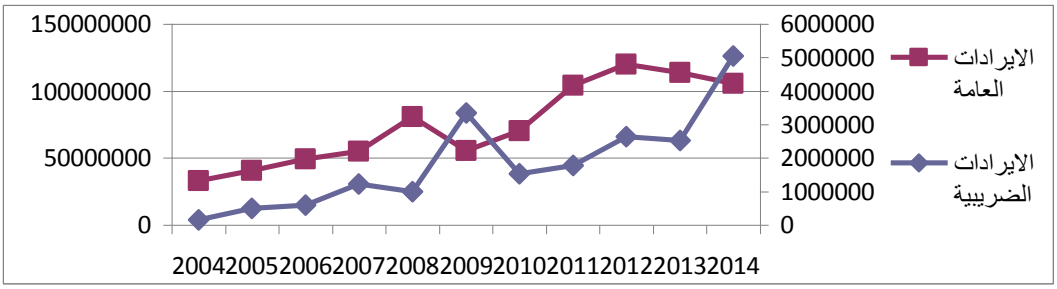

المصدر : الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (24).

يتضح من خلال الجدول (6) عدم فاعلية السياسة الضريبية في العراق في تحقيق وظائفها المالية، وان جزء من عدم فاعليتها يعود الى المشكلات الاقتصادية التي مر بها العراق في العقود الماضية والتي اسفرت عن دخول العراق حالة اقتصادية غير طبيعية والمعروفة بحالة التضخم الركودي والتي اثرت بشكل كبير في الحياة الاقتصادية كافة، الامر الذي قلل من مقدار الانشطة الاقتصادية للمكلفين بدفع الضرائب، والجزء الآخر للأثر يعود الى عدم فاعلية الادارة الضريبية نتيجة ضعف الثقافة الضريبية لدى المواطن العراقي، والتي جعلت من المواطن العادي يتهرب من التزاماته تجاه دفع الضريبة هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان لوجود الفساد الاداري والمالي نتيجة لتدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلد تأثير في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي ، والتي انعكست سلباً على مرحلة الزيادة في الايرادات الضريبية. والتي لا تكاد تذكر باستثناء عامي (2009 و 2014) اللذين اتسما بارتفاع طفيف لهذا الايرادات لكنه لن يكون لهذا الارتفاع اي تأثير في مجموع الايرادات العامة، في الوقت الذي تعد فيه الضريبة اداة مهمة من ادوات السياسة المالية واحدى المصادر للإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدول في رسم سياساتها المالية، والجدول الآتي يحدد ترتيب العراق في الدول العربية بالمرتبة (11) عربياً و (151) عالمياً بموجب مؤشر انجاز التحاسب الضريبي الذي اصدره خبراء مجموعة البنك الدولي وكما في الجدول (7):

جدول(7) ترتيب العراق والدول العربية في مؤشر إنجـاز التحاسب الضريبي للمدة(2012-2013)

الترتيب عربياً	موقف الدول العربية من الترتيب	الترتيب عالمياً	سهولة دفع الضرائب بالساعات
1	الامارات العربية المتحدة	23	1
2	المملكة العربية السعودية	26	3
3	مملكة البحرين	46	7
4	سلطنة عمان	47	9
5	دولة قطر	48	2
6	دولة الكويت	104	11
7	المملكة الاردنية الهاشمية	119	39
8	الجمهورية مصر العربية	128	48
9	الجمهورية اليمنية	133	129
10	جمهورية السودان	142	108
11	جمهورية العراق	151	63

المصدر: تقارير البنك الدولي اعدادات مختلفة للسنوات 2012-2013

لهذا فان قدرة السياسة المالية على التكيف للصدمات التي تحدث للإيرادات العامة ومن ثم القدرة على رفد الميزانية العامة ظلت محدودة جداً، لذا يتوجب على السياسة المالية العمل على اجراء اصلاحات ضريبية بالشكل الذي تتماشى فيه الايرادات الضريبية مع التطورات في مستويات الاسعار، هادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية ووسيلة لإعادة توزيع دخول الافراد عن طريق فرض ضرائب تصاعدية واعادة انفاقها لتغطية الحاجات الاساسية للطبقات الفقيرة من خلال تطوير مشروعات البنية التحية، لكنه نلاحظ من خلال الجدول (6) بان العوائد الضريبية لا تتجاوز (10%) من مجموع الايرادات العامة، هذا ناهيك عن تدني في مجموع العوائد الاخرى الباقية والتي لا تتجاوز (3%) من اجمالي تكوين الايرادات العامة خلال المدة (2004-2014) على الرغم من ضخامتها خلال العقود الماضية والاعتماد عليها من قبل السياسة المالية لاسيما خلال عقد التسعينات ولغاية احتلال العراق في العام 2003.

لازالت العوائد الضريبية تعاني من انخفاض في حصيلتها بشكل لا يتناسب مع التوجه نحو ايجاد مصادر تمويلية اخرى تخفف العبء في عجز الموازنة المتأتي من التزايد المتصاعد في النفقات وبخاصة الجارية منها والتي تجاوزت اكثر من (70%) من اجمالي النفقات طوال مدة الدراسة (تقارير البنك المركزي العراقي، اعدادات مختلفة 2004-2015). اذ تعد الضريبة احد اهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول لادارة اقتصادها، فهي تعد اداة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي و تحقيق العدالة في توزيع الدخل ومن ثم انجاز الاستقرار الاقتصادي.

4-الاستدامة المالية في العراق ومؤشراتها

شهدت المدة الاخيرة اهتماماً متزايداً بتحليل نتائج السياسة المالية، وتقييم اثر هذه السياسات على الوضع المالي للدولة، واحتلت العديد من القضايا في هذا المجال مكانة مهمة في الدراسات الاقتصادية والمالية المعاصرة، كان من اهمها تقييم استدامة الوضع المالي للدولة.

الاطار المفاهيمي لتعريف الاستدامة المالية الحكومية و مؤشراتها

يعد مصطلح الاستدامة المالية احدى المصطلحات المستخدمة في السياسات المالية، ولا يوجد اتفاق محدد لهذا المصطلح، ولكن يمكن تعريفها على انها الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على تنفيذ برامج عملها لمختلف النشاطات ضمن مدى معين دون ان يقوض ذلك قدرتها المستقبلية على الانفاق ويقوم مفهوم الاستدامة المالية على أساس تحليل قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، او ما يعرف بشرط الملاءة Solvency Condition (سلطة النقد الفلسطينية، 2013،ص8)، أي ان يرتبط مفهوم الاستدامة المالية بالتوازن الاقتصادي، وهذا يعني ان أي عجز في الموازنة يجب ان يتم تغطيته في المستقبل بواسطة الايرادات المستقبلية بشكل مستمر دون التعرض الى خطر الافلاس(قباجة، 2012،ص5).

وفي ضوء ذلك، استندت بعض الدراسات في الربط بين مفهوم الاستدامة وقيد الموازنة دون تحليل هيكل النفقات والايرادات الحكومية – فالمالية العامة تصبح في وضع استدامة عندما تظل نسبة الدين العام للناتج ثابتة، شريطة ان تكون الموارد المالية الحكومية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية(البغدادي،2010، ص408)، في الوقت الذي يرتبط الدين العام بعلاقة قوية مع العبء المالي الحكومي الذي هو عبارة عن الفرق بين النفقات والايرادات خلال مدة زمنية محددة، بل يمثل ناتج العجوزات المالية الحكومية المتراكمة، وعليه يلاحظ ان تطور مفهوم الاستدامة المالية انعكس على مؤشرات القياس ومن ثم على التقييم المالي الحكومي للمستلزمات الضرورية والتي سنشير اليها على النحو الآتي:

أ- مؤشر نسبة الدين العام المحلي للناتج المحلي الاجمالي

يوضح هذا المؤشر مدى خطورة الدين العام المحلي من خلال ارتباطه بالناتج المحلي الاجمالي والذي تم الاعتماد عليه في معاهدة ماسترخت كأساس للانضمام الى الاتحاد الاوروبي عام 1992، والذي يشترط بان لا تزيد نسبة الدين 60% من الناتج المحلي الاجمالي. وان تجاوز قيمة هذا المؤشر الـ 60% دلَّ على ان معدل نمو الدين اصبح يفوق نمو الناتج للاقتصاد ومن ثم دخول اقتصاد الدولة في ازمة المديونية (البغدادي، 2010،ص413). والجدول (8) يبين نسبة تطور الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة(2004-2014).

جدول(8) تطور نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004-2014) بالاسعار الثابتة

السنوات	اجمالي الدين العام المحلي (مليون دينار)	معدل التغير السنوي %	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	نسبة الدين العام المحلي الى RGDP %
2004	5925.061	--	41607.8	14.2
2005	6255.061	65.	43438.8	14.2
2006	5307.008	2-15.	47851.4	11.1
2007	4855.324	-8.5	48510.6	10.0
2008	4455.569	-8.2	51716.6	8.4
2009	8434.049	389.	54721.2	15.4
2010	9180.806	8.8	57751.2	15.9
2011	7446.859	9-18.	63650.4	11.6
2012	6547.519	1-12.	71680.8	9.3
2013	4658.549	9-28.	73158	6.4
2014	9520.019	104.3	72736.2	13.1

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم التوحيد، للسنوات من (2003-2015)، البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية لسنوات مختلفة (2003-2014)، والهيئة العامة للضرائب العراقية

والشكل (5) يوضح نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في العراق خلال المدة (2004-2014).

شكل (5) الدين العام و الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (2004-2014)

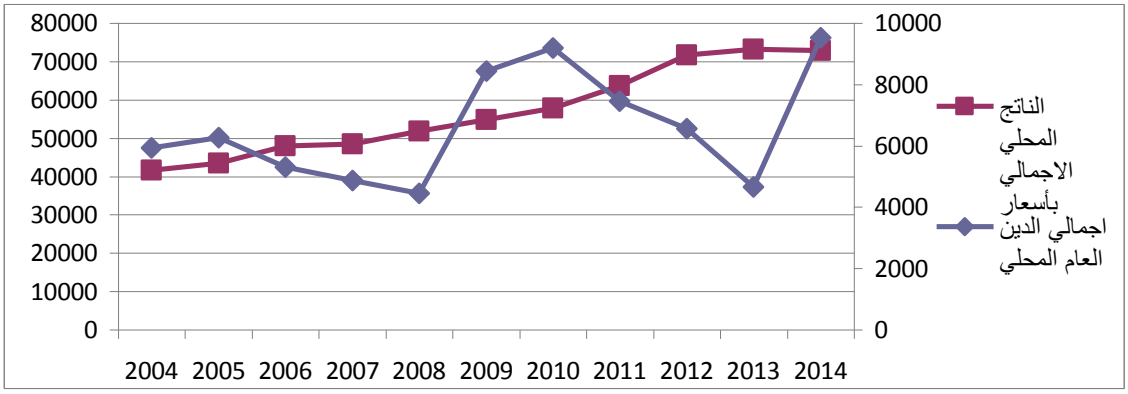

المصدر : الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (26).

يتبين من خلال الجدول (8) بان اتجاه نسبة الدين العام الحكومي المحلي للناتج الحقيقي نحو الارتفاع من (14.2%) عام 2004 حتى بلغ في نهاية عام 2010 (15.9%)، اذ نلاحظ وجود ارتفاع في نسبة الدين الحكومي بالنسبة للناتج خلال المدة(2009-2010) نتيجة لتاثير السلبي للازمة المالية العالمية التي حدثت في الولايات المتحدة عام 2008 على الاقتصاد العراقي مما أدى الى زيادة وتراكم في حجم الديون من قبل الحكومة لتغطية العجز الذي حصل في الموازنة العامة للدولة، الا انه اخذ بالانخفاض تدريجياً خلال المدة (2011-2013) لتصل متوسط معدله (9.1%)، اما في العام 2014 فقد سجل ارتفاعاً مقارنة بالعام 2013 ليصل قيمته (9.5) ترليون دينار وبنسبة (13.1%) من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

وقد جاء هذا الارتفاع بسبب الاقتراض الداخلي من قبل الحكومة نتيجة لتوجهها الى تلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة ومؤسسة الشهداء والسجناء السياسيين عن طريق آليه اصدار الحوالات والسندات الحكومية ومن ثم ادى الى ازدياد الضغط او العبء المالي على عاتق الحكومة الامر الذي حث الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة للسياسة المالية من اجل توفير الايرادات لتمويل المدفوعات وتحمل اعبائها، والنظام المالي الحكومي وفقاً لهذا المؤشر يتسم بعدم الاستدامة المالية في الحالات الآتية:

1-اذا ارتفع الدين العام الداخلي للناتج المحلي الحقيقي في الدولة عن ما يناظره في دول اخرى.
2-اذا أسفر الدين العام الداخلي للناتج المحلي الحقيقي عن معدلات أعلى من معدلاته التاريخية.
3-ان الحفاظ على استقرار نسبة الدين للناتج الحقيقي يحتاج الى تغير كبير في السياسات المالية.

ب- مؤشر الفجوة الضريبية

قام بلانشار عام 1990 بأجراء بحوثه الاولى في هذا الشأن، وهو يقترح باستعمال مؤشر للاستدامة المالية يقدر اتساع السياسة الضريبية المعمول بها للحفاظ على ثبات نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والذي يعبر عن مؤشر الفجوة الضريبية الذي يقيس الفرق بين العبء الضريبي المستهدف والضرائب الفعلية، ولا يمثل هذا المؤشر شرطاً كافياً للتحكم على استدامة المالية عن طريق تحليل تطور الحصيلة الضريبية كأحد الادوات الرئيسة لتنفيذ السياسة المالية وتمويل اعباء المالية الحكومية نتيجة لعدم كفاية الحصيلة الضريبية في تحمل اعباء النفقات العامة المتزايدة في العراق، ويتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية: (البغدادي،2010، ص418).

نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الاجمالي = نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج (بدون مدفوعات الفائدة) + (سعر الفائدة الحقيقي – معدل نمو الناتج الحقيقي)* نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

ويمكن توضيح هذا المؤشر في الاقتصاد العراقي من خلال الجدول الآتي:

جدول(9) تطور نسبة الضرائب المستهدفة الى الناتج المحلي الحقيقي في العراق خلال المدة 2004-2014

السنوات	نسبة الدين	نسبة الانفاق	سعر الفائدة	معد نمو	نسبة	نسبة	فجوة الضرائب
	1	2	3	4	5	6	7 =6-5
2004	0.142	0.757	0.95	0.54	0.96858	0.048	0.92058
2005	0.142	0.709	0.1	0.4	0.78	0.12	0.66
2006	0.111	0.81	0.195	0.101	0.842856	0.12	0.722856
2007	0.1	0.81	0.235	0.13	0.8465	0.22	0.6265
2008	0.84	0.13	0.202	0.66	0.85408	0.12	0.73408
2009	0.154	0.1	0.123	0.58	0.208262	0.6	0.391738-
2010	0.159	0.121	0.97	0.55	0.36268	0.22	0.14268
2011	0.116	0.123	0.95	0.102	0.245032	0.17	0.075032
2012	0.93	0.146	0.95	0.126	1.14668	0.22	0.92668
2013	0.64	0.162	0.95	0.2	0.898	0.22	0.678
2014	0.131	0.114	0.95	-0.5	0.17295	0.47	0.29705-

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم التوحيد. /البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية لسنوات مختلفة (2003-2014)/الهيئة العامة للضرائب العراقية

ان عدم كفاءة الجهاز الضريبي في العراق من جهة وضآلة الايراد الضريبي من جهة ثانية جعل من هذا المؤشر لا يعمل جيداً فضلاً عن اعتماد الموازنة العامة في العراق على مصادر اخرى من الايرادات أهمها الايرادات النفطية والتي تراوح متوسط نسبتها بحوالي (46.5%) من الناتج المحلي الاجمالي الجاري مقارنة بمتوسط نسبة الايرادات الضريبية والتي بلغت (1.05%) خلال مدة الدراسة (2004-2014)، وهذا دليل على ضعف الموارد الضريبية في العراق لعدة اسباب منها:

1-ضعف الجهاز الضريبي في العراق.
2-بطأ وقلة الايرادات المتأتية من الضرائب.
3-وفرة وكثرة الموارد النفطية و ضخامتها.

ويلحظ من خلال الجدول (9) ان الفجوة الضريبية اتجهت نحو الانخفاض لغاية العام 2011 حتى وصلت الى اقل معدل لها في العام 2009 بسبب تجاوز الضرائب الفعلية الضريبة المستهدفة. وبعد ذلك استمر التزايد في معدل الفجوة، لينخفض مرة اخرى خلال العام المالي 2014 اذ بلغ (29%)، اذ تحقق فائض ناجم عن تجاوز الضرائب الفعلية للضرائب المستهدفة.

ج-مؤشر العجز الاولي (الجاري)

يعتمد هذا المؤشر على تحليل هيكل الموازنة العامة (الايرادات والنفقات) لتقدير قيمة العجز أو الفائض الاولي (الجاري) في الموازنة، والذي يتم عن طريق حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والايرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، ويدل هذا المؤشر على الرصيد الاولي المطلوب لتثبيت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تحديد استدامة مالية، ولكنه لا يعد شرطاً كافياً لتحقيق ذلك والذي يمكن توضيحه من خلال الجدول (10):

جدول(10) تطور العجز والفائض الاولي في الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2004-2014)

السنوات	الايرادات العامة مليون دينار	النفقات العامة مليون دينار	رصيد الموازنة (الفائض او العجز)	GDP	نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي
	1	2	3	4	5= ¾
2004	32988850	31521426	1467424	53235358.7	2.756484
2005	40435740	30831142	9604598	73533598.6	13.06151
2006	49055545	38806679	10248866	95587954.8	10.72192
2007	54964850	39308348	15656502	111455813.4	14.04727
2008	80641041	67277197	13363844	157026061.6	8.51059
2009	55243526	55589721	-346195	130643200.4	-0.26499
2010	70178223	70134201	44022	162064565.5	0.027163
2011	103989089	78757666.4	25231422.6	217327107.4	11.60988
2012	119817224	105139575.5	14677648.5	254225490.7	5.773476
2013	113840076	119127556.3	-5287480.3	271091777.5	-1.95044
2014	105386623	83556225.8	21830397.2	260610438.4	8.37664

المصدر: العمود (1)،(2)،(4) وزارة المالية، دائرة الموازنة، دائرة المحاسبة، العمود (3)،(5) من اعداد الباحث.

وفي ضوء بيانات الموازنة الحكومية الواردة في الجدول (10)، يتضح أن الايرادات العامة تتمتع بالقدرة النسبية على تغطية الانفاق العام، أي ان الموازنة العامة تحقق فائضاً اولياً ويدل ذلك على ان الوضع المالي في العراق وخلال سنوات الدراسة يتسم بالاستقرار النسبي على الاقل من الناحية النظرية على رغم من وجود مؤثرات وثغرات عديدة امام الموازنة العامة، او بعبارة اخرى عدم تمكن الميزانية من الناحية العملية من تغطية العواجز المالية التي تعترض طريق الحكومة خلال مدة الدراسة نتيجة لعدم فاعلية السياسة المالية من تحمل الاعباء المالية الفعلية للحكومة. كذلك يلاحظ ايضاً من خلال الجدول (10) تذبذب الفائض في الموازنة العامة زيادة ونقصاً، فقد انخفضت نسبة الفائض من 94.9% في عام 2004 الى نحو 37.1% عام 2008، بعد ذلك تحقق العجز الاولي في العام 2009 ليصل الى (7.7%)، وهذا نتيجة لأحداث الازمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الامريكية عام 2008، الا انه عاد ليتحقق فائض اولي في الموازنة بنحو 11.2% عام 2010 .

ان وتيرة الفائض الاولي للموازنة استمرت حتى العام 2013، الا انه بدأ حدوث العجز الاولي للموازنة العامة في العام 2013 ويعود ذلك الى الزيادة الكبيرة لحجم النفقات العامة دون اتخاذ مسبق لسياسة مالية حكيمة تعمل على ترشيد الانفاق، اما في العام 2014 فانه رغم انخفاض الايرادات العامة وبنسبة (7.4%) الا اننا لاحظنا بوجود فائض في حجم الموازنة وبنسبة (8.37%) والفضل يعود الى تقليص كبير لحجم الانفاق الحكومي وبنسبة (29.8%) على الرغم من الزيادة الكبيرة للعبء المالي العسكري في العراق والذي كان نتاج التوتر الامني الكبير خلال هذا العام، وفي ضوء ذلك، فان الفائض الاولي للموازنة الحكومية وان كان شرطاً ضرورياً لضمان ثبات نسبة الدين العام للناتج الحقيقي والاستدامة المالية وكما اشرنا، الا انه ليس شرطاً كافياً لتحقيق ذلك.

المبحث الثاني/ تطبيق اختبارات نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لبيان كفاية السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي في العراق للمدة(2004-2014).

اعتمدت الدراسات القياسية السابقة (حتى منتصف السبعينات من القرن الماضي) لقياس العلاقة F و T واختيار بين المتغيرات على معنوية المقدرات والقبول بنتائج اختبارات معامل التحديد R2 وختبار T و F لاستدلال على وجود العلاقة بين المتغرات المدروسة. حيث كان الباحثون يقومون بإجراء الدراسات التطبيقية دون مراعاة خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة قبل إجراء التقدير، أي افتراض ان السلاسل الزمنية ساكنة او مستقرة ويتم قبول نتائج هذه الاختبارات والتسليم بمعنوية المقدرات على أساس انطباق نظرية الاستدلال الإحصائي على هذه المقدرات.

لكن في عام 1974 اكتشف العالمان السويديان انجل ونيوبولند Granger and Newbold بضرورة قياس استقرارية السلسلة الزمنية، وتوصل الباحثان إلى نتيجة مفادها أن المقدرات والاختبارات الإحصائية التي تنتج عن إجراء الانحدار لسلاسل زمنية غير مستقرة تعد نتائج غير سليمة أو انحدار زائف spurious regressions ولا يمكن الاطمئنان إلى نتائج الاستدلال الإحصائي على مقدراتها .وفي هذه الحالة وعلى الرغم من عدم وجود علاقة بين المتغيرات إلا انه ترتفع قيمة معامل التحديدR2 (يكون الارتباط الزائف) ومعنوية القيم t المحسوبة كبيرة، وذلك كونها ناتجة من اتجاه زمني أي تأخذ الاتجاه الزمني نفسه وليس من وجود علاقة بين المتغيرات (X تسبب تغير Y) وشكلت هذه النتيجة نقطة بداية لبحوث جديدة في مجال البحوث القياسية، والتي ألقت بشكوك حول نتائج كل الاختبارات القياسية السابقة التي استخدمت السلاسل الزمنية ولم تأخذ خصائص السلاسل الزمنية في الاعتبار قبل التقدير

اولاً: التوصيف النظري للاختبارات القياسية

1- استقرارية السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة على انها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن (محمد، 2015، ص244). ولغرض التأكيد على عدم الاستقرارية لمتغيرات الدراسة تطلب الامر استخدام جذر الوحدة Unit root tests فاننا اعتمدنا على الاختبارات الثلاثة للتكامل المشترك وهما: (سلامي وشيخي، 2013، ص124).

المرحلة الاولى: اختبارات جذر الوحدة **Unit Root test**

1-اختبار ديكي – فولر المطور (ADF) Augmented Dickey – Fuller

يعتمد اختبار ADF في دراسة استقرارية السلسلة Xt على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى(سلامي،2015، ص35).

نموذج (1) $\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$

نموذج (2) $\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

نموذج (3) $\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$

حيث النموذج الثاني يختلف عن الاول في احتوائه على حد ثابت، والنموذج الثالث يختلف عن الاول والثاني في احتوائه على حد ثابت ومتغير اتجاه زمني. ويتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، ليتم اختبار الفرضيتين $H_0: \emptyset = 1$ ضد الفرضية $H_1: |\emptyset| < 1$ فاذا كانت فرضية العدم مقبولة، فهذا يعني وجود جذر وحدوي، وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة.

2-اختبار فيليبس بارون Phillips & Perron

يعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة β، ويتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

أ- الفرضية الصفرية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية $H0: B = 0$

ب- الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية $H1: B \neq 0$

فاذا كانت β سالبة ومعنوية تقبل الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، اما اذا كانت غير معنوية فان ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية، (لطيفة و عائشة، 2013، ص124).

المرحلة الثانية: اختبار جوهانسن Johansen

ويعتمد هذا الاختبار لتقدير التكامل على اختبارين احصائيين هما:

الاول : اختبار الاثر ($\lambda\, trace$ - Trace test) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (q = r)، ويحسب بالصيغة الآتية:

$$\lambda\, trace\,(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} In\,(1 - \widehat{\lambda i})$$

حيث $(\lambda r + 1 \ldots \ldots, \lambda n)$ تمثل اقل المتجهات الكامنة (p-r). وتشير فرضية العدم ان عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي او يقل عن (r).

الثاني: اختبار قيمة الامكان الاعظم Maximal eigenvalue ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\lambda \max(r, r+1) = -TIn(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

تقوم هذه الطريقة بأختبار فرضية العدم القائلة بان هناك (r) متجهه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r + 1) متجهه للتكامل المشترك (العبدلي، 2007، ص24).

نموذج تصحيح الخطأ *Error Correction Model*

فهو يتميز عن نموذج سببية انجل و غرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير(سمية، 2010، ص210).

اولاً: مفهوم نموذج تصحيح الخطأ *ECM*

هو ما يعرف بمعادلة الاجل القصير. ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الاجل وطويل الاجل للعلاقات الاقتصادية، فانه يهدف الى عزل علاقة التكامل المشترك من جهة والبحث عن الاتجاه المشترك من جهة ثانية ثانياً(سمية، 2010، ص210).

ثانيا: صيغة نموذج تصحيح الخطأ

تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الحسبان من العلاقة طويل الاجل وقصير الاجل كما يلي(مقران، 2011، ص92).

أ- علاقة طويلة الاجل: نقوم بتقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل بواسطة المربعات الصغرى الاعيادية OLS

$$Y = \hat{a} + \hat{\beta} x_t + e_t$$

ب- علاقة قصيرة الاجل: نقوم بتقدير علاقة النموذج الديناميكي بواسطة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS

$$\Delta Y = a1 + a2\Delta x_t + ECT_{t-1} \qquad a2 < 0$$

$$ECT = e_t = y_t - \hat{a} - \hat{\beta} x_t$$

حيث:

المعامل a2 يمثل معامل سرعة التعديل نحو التوازن، وهو يشير الى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المستقل في الاجل القصير عن قيمته التوازنية في الاجل الطويل بمقدار وحدة واحدة (مقران، 2011، ص92).

ثالثاً/ نموذج متجهة تصحيح الخطأ *VECM*

في حالة وجود اكثر من علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يلجأ لتمثيل تلك العلاقة في شكل نموذج متجهة تصحيح الخطأ VECM ومن ثم تقديره باستخدام طريقة الامكان الاعظم، لكن قبل المرور لطريقة تقدير متجهة تصحيح الخطأ يتم عرض هذا النموذج كالاتي: (زكاري، 2014، ص111).

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_{1t} + \sum_{i=1}^{p-1} r_i \Delta Y_{1-i} + \prod Y_{t-p} + U_t$$

اذ ان $\prod$ يمثل مصفوفة المعاملات والتي تمثل آثار المتغيرات طويلة الاجل $(n \times n)$ ورتبة هذه المصفوفة يرمز لها بالرمز (r) عدد متجهات التكامل المشترك وفي حالة:

$r < n > 0$ فان هذه المصفوفة تتكون من مصفوفتين هما $\alpha\beta$ اي ان $\prod = \alpha\beta$. وتمثل β مصفوفة متجهات التكامل المشترك $(n \times r)$، وتقيس العلاقة بين متغيرات المتجه في الاجل الطويل، التي تفترض انها متكاملة من الرتبة الاولى، اي ان $(I \sim 1)$، ولهذا السبب يتم استخدام قيم الفروق الاولى لهذه المتغيرات في نموذج (VAR)، بينما تمثل β المقدرة المصفوفة المقدرة المناظرة للمصفوفة $(r \times n)$، وتمثل α مصفوفة معاملات حد تصحيح الخطأ $(n \times r)$، وهي تقيس علاقة التكييف من الاجل القصير الى الاجل الطويل (AL Qudair,2005,35).

رابعاً/ اختبار اتجاه العلاقات السببية لـ *Granger*

في هذه المرحلة سنحاول اختبار اتجاه السببية باستعمال طريقة سببية ***Granger*** بين متغيرات الدراسة اذ ان شروط استعمال العلاقة السببية ان تكون كل المتغيرات المستعملة مستقرة من الدرجة نفسها(المجالي و الدروبي، 2011، ص347). بحيث يكون المتغير Y_{1t} مسبب لـ Y_{2t} اذا تحسنت القيمة التنبؤية لـ Y_{1t} عند ادخال المعلومة المتعلقة بـ Y_{2t}. ويقال X تسبب في Y لو أن التنبؤ بقيم Y عن طريق القيم السابقة للمتغير X فضلا عن القيم السابقة للمتغير Y كان افضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير Y فقط . ومن شروط استعمال العلاقات السببية ان تكون المتغيرات محل الدراسة مستقرة، ويركز اختبار ***Granger*** على المعادلات الآتية:

$$\Delta(LRX)_t = \sum_{i=1}^{n} ei\, \Delta(LRX)_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} di\, \Delta(LRY)_{t-1} + U_t$$

$$\Delta(LRY)_t = \sum_{i=1}^{n} ei\, \Delta(LRY)_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} hi\, \Delta(LRX)_{t-1} + U_t$$

ولاختيار العلاقة السببية يجب اختبار الفرضيات الصفرية التالية:

$$di = 0 \quad : H0 \qquad \text{و} \qquad hi = 0 \quad : H0$$

حيث اذا لم تستطيع رفض أي من الفرضيتين فان $\Delta(LRX)_t$ و $\Delta(LRY)_t$ مستقلين عن بعضهما البعض أما إذا تم رفضهما معاً، فهناك علاقة سببية في الاتجاهين، أما اذا تم رفض الاولى وقبول الثانية، فان اتجاه العلاقة السببية يكون من Y الى X ، اما اذا تم قبول الاولى ورفض الثانية فان اتجاه العلاقة السببية يكون من X الى Y.

ب- تطبيق اختبارات نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لبيان كفاية السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي في العراق للمدة(2004-2014)

أن التطبيق القياسي لاختبارات نموذج العلاقة السببية لكشف كفاية السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي في العراق سيتم وفق البرنامج الاحصائي (Eviews 7) للسلاسل الزمنية للإيرادات العامة PR والانفاق الحكومي GE وقد تم تحويل السلسلة السنوية الى ربع سنوية وفق طريقة (DIZ*) حتى يمكن تطبيق اختبارات القياسية الحديثة.

اولاً: نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

لتحليل اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test والتي هي من الاختبارات المهمة لبيان وتوضيح سكون السلسلة الزمنية لكل متغير اقتصادي والتي تقسم الى اختبارين هما اختبار ديكي فولر الموسع Dicky-Fuller Augmented واختبار فيليبس بارون .Philips –Perron، نستعين بالنتائج الواردة في الجدول (11)

جدول (11) نتائج اختبارADF ،P.P للمستوى لـGE و PR للاقتصاد العراقي (2004-2014)

ADFاختبار دوكي فوللر المطور				
		تقاطع	تقاطع +اتجاه عام	بدون تقاطع +اتجاه عام
PRالإيرادات العامة		-2.32	-0.68	-1.34
GEالانفاق الحكومي		-1.08	-3.17	0.39
القيمة الحرجة	1% level	-3.61	-4.21	-2.63
	5% level	-2.94	-3.53	-1.95
P.Pاختبار فيليبس بارون				
		تقاطع	تقاطع +اتجاه عام	بدون تقاطع +اتجاه عام
PRالإيرادات العامة		-1.89	-0.61	-0.03
GEالانفاق الحكومي		-1.59	-2.19	0.16
القيمة الحرجة	1% level	-3.59	-4.19	-2.62
	5% level	-2.93	-3.52	-1.95

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الحزمة البرمجية (Eviews 7).

يتضح من الجدول (12) النتائج القياسية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بارون (PP) بالنسبة للاقتصاد العراقي عند المستوى (Level) وفي الحالات (تقاطع أو تقاطع واتجاه عام أو بدون تقاطع واتجاه عام) والقيم الحرجة عند مستوى معنوية (1%، 5%)، والسلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية كل على حدى تم اختبار السلسلة الزمنية للإنفاق الحكومي GE والايرادات العامة PR خلال المدة 2004-2014، وتبين ان قيم تاو المحتسبة لـ (ADF) و (PP) اقل من قيم تاو الجدولية، وهذا يدل على ان السلاسل الزمنية غير ساكنة (غير مستقرة) وتحتوي على جذور الوحدة ومن ثم ليس هناك امكانية قبول فرضية الصفرية ($H0: B = 0$) القائلة بوجود مشكلة جذور الوحدة.

* تم تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربع سنوية (فصلية) وفق معيار بهدف زيادة عدد المشاهدات بطريق DIZ

كذلك يتضح من الجدول (12) النتائج القياسية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بارون (PP) عند اخذ الفرق الاول First difference[1st] في الحالات (تقاطع أو تقاطع واتجاه عام أو بدون تقاطع واتجاه عام) والقيم الحرجة عند مستوى معنوية (1%، 5%)، حتى يتم تحويل متغيرات الدراسة الى سلاسل زمنية مستقرة.

جدول (12) نتائج اختبارADF، P.Pاخذ الفرق الاول GE و PR للاقتصاد العراقي (2004-2014)

ADFاختبار دوكي فوللر المطور				
		تقاطع	تقاطع + اتجاه عام	بدون تقاطع + اتجاه عام
PRالإيرادات العامة		-4.56	-4.78	-4.54
GEالانفاق الحكومي		-6.89	-6.70	-7.01
القيمة الحرجة	%1 level	-3.61	-4.21	-2.63
	%5 level	-2.94	-3.53	-1.95
P.Pاختبار فيليبس بارون				
		تقاطع	تقاطع +اتجاه عام	بدون تقاطع +اتجاه عام
PRالإيرادات العامة		-3.07	-3.57	-3.19
GEالانفاق الحكومي		-5.04	-4.95	-5.05
القيمة الحرجة	%1 level	-3.60	-4.19	-2.62
	%5 level	-2.93	-3.52	-1.95

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الحزمة البرمجية (Eviews 7)

تبين بان قيم تاو المحسوبة بالنسبة لمتغيرات الانفاق الحكومي والايرادات العامة اكبر من القيم الحرجة وهذا يدل على ان السلسلة الزمنية تتمتع بالسكون، ولا تحتوي على جذر الوحدة ومن ثم هناك امكانية رفض فرضية العدم ($H0: B = 0$) القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة ($H1: B \neq 0$).

ثانياً: نتائج أختبار التكامل المشترك بأستخدام طريقة جوهانسن في العراق للمدة(2004-2014).

تشير نتائج اختبار الاثرTrace Test($\lambda\, trace$) الواردة في الجدول (13) ان القيمة المحتسبة (24.76) اكبر من القيمة الحرجة (15.49) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني امكانية رفض فرضية الصفرية ($H0: B = 0$) مفادها عدم وجود اي متجه تكامل مشترك بين الايرادات العامة PR والانفاق الحكومي GE اي ($r = 0$)، مما يعني قبول الفرضية البديلة ($r \neq 0$) او ($r = 1$) القائلة بوجود متجه واحد او اكثر من متجهات للتكامل المشترك، كذلك يفصح اختبار الاثر ($\lambda\, trace$) عن عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك، لان قيمة الامكانية المحسوبة (2.29) اقل من معدل الامكانية الحرجة (3.84) عند مستوى (5%) لذا ليس بالإمكان رفض الفرضية الصفرية ($H0: B = 0$) التي تنص على وجود متجه وحيد للتكامل المشترك اي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل باتجاه واحد بين الايرادات العامة PR والانفاق الحكومي GE.

جدول (13) نتائج أختبار منهجية جوهانسن لـGE و PR لاختبار الاثر للاقتصاد العراقي (2004-2014)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	اختبار الاثر	القيمة الحرجة عند مستوى 0.05	Prob.**
None *	0.41434	24.76479	15.49471	0.0015
At most 1	0.053157	2.294122	3.841466	0.1299

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الحزمة البرمجية (Eviews 7).

كذلك بالنسبة لاختبار الامكان الاعظم MaxiumEiganvalue Test (λMax) اذ تشير النتائج الواردة في الجدول (14) بان القيمة المحتسبة لمعدل الامكان الاعظم هي (22.47) اكبر من القيمة الحرجة (14.26) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني وجود امكانية لرفض الفرضية الصفرية ($H0: B = 0$) القائلة بعدم وجود قيمة تكامل مشترك بين الايرادات العامة PR والانفاق الحكومي GEاي ($r = 0$)، مما يعني قبول الفرضية البديلة ($r \neq 0$) او ($r = 1$) مفادها وجود متجه واحد او اكثر من متجهات التكامل المشترك، فضلا عن ان اختبار الامكان الاعظم يفصح عن وجود متجه ثاني للتكامل المشترك لان قيمة الامكانية المحسوبة (2.29) اقل من معدل الامكانية الحرجة (3.84) عند مستوى (5%) وبالتالي يدل على عدم امكانية رفض الفرضية الصفرية ($H0: B = 0$) التي تنص على وجود متجه وحيد للتكامل المشترك وقبول الفرضية البديلة ($H1: B \neq 0$)، وهو ما يعني وجود معادلة واحدة للتكامل المشترك في الامد الطويل بين الايرادات العامة PR والانفاق الحكومي GEوهذا يدل على انه خلال فترة الدراسة (2004-2014) تتجه العلاقة بين الايرادات العامة PR والانفاق الحكومي GE نحو التوازن في الامد الطويل وفق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، على الرغم من وجود اختلال في التوازن خلال المدة القصيرة.

جدول (14) نتائج اختبار منهجية جوهانسن لـGE و PR لاختبار القيمة العظمى للاقتصاد العراقي (2004-2014)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	اختبار القيمة العظمى	القيمة الحرجة عند مستوى 0.05	Prob.**
None *	0.41434	22.47067	14.2646	0.002
At most 1	0.053157	2.294122	3.841466	0.1299

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الحزمة البرمجية (Eviews 7)

ثالثا: تحديد فترة الابطاء المثلى

يلاحظ من الجدول (15) ان عدد فترات الابطاء المثلى لمتغيرات الدراسة في الانموذج المكون من متغيرين هما الايرادات العامة PR والانفاق الحكومي GE بلغت خمس فترات ابطاء وهذا يدل على ان مدة الابطاء كل من الايرادات العامة والانفاق الحكومي تصل الى خمس مدد ابطاء، وقد اعتمد على اختبار Akaike1973 (AIC)، Schwartz1978 (SC)، HannanQuinn 1979 (HQ)، لاختيار الفترة الواحدة وعليه سوف يتم التقدير لاختبار التكامل المشترك في اطار VAR لمدد الابطاء (علاوي وراهي،2012، 226)، وبذلك تحقق الفترة (5) اقل درجة تأخير مثلى لأصغر قيمة لمعايير (AIC , SC , HQ).

جدول (15) نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى لـ GE و PR للاقتصاد العراقي (2004-2014)

Lag	AIC	SC	HQ
0	72.52	72.60	72.55
1	69.26	69.52	69.36
2	68.37	68.80	68.53
3	68.25	68.85	68.46
4	68.17	68.94	68.44
5	67.46*	68.40*	67.79*

* indicates lag order selected by the criterion, AIC: Akaike information criterion,

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الحزمة البرمجية (Eviews 7)

رابعا: نتائج متجهة تصحيح الخطأ

بعد التاكد من وجود التكامل المشترك بين الايرادات العامة PR والانفاق الحكومي GE تأتي الخطوة التالية والمتمثلة بتطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)(Vector Error Correction Model) وكانت تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ كما هي مبينة في الجدول (16)، بان التغيرات في الايرادات العامة PR تفسر التغيرات التي تحصل في الانفاق الحكوميGE ، وكما موضحة في الجدول الآتي

جدول (16) نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ لـ GE و PR للاقتصاد العراقي (2004-2014)

Cointegrating Eq:	CointEq1	
Error Correction:	D(GE)	D(PR)
CointEq1	-0.77272	-0.32943
	-0.22201	-0.17355
	[-3.48058]	[-1.89813]

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الحزمة البرمجية (Eviews 7).

يشير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بأتجاه واحد تتجه من الايرادات العامة PR الى الانفاق الحكومي GE خلال مدة الدراسة لان معلمة معادلة تصحيح الخطأ لمعادلة الانفاق الحكومي D(GE) سالبة ومعنوية حسب اختبار (t) وكما يتضح في الملحق (1)، وفي المقابل لم تظهر هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل متجهة من الانفاق الحكومي الى الايرادات العامة للمدة نفسها بالرغم من وجود فائض في الايرادات العامة بعد مدة الاحتلال بسبب الارتفاع المستمرة في اسعار النفط العالمية والتي وصلت الى اكثر من (107) دولار للبرميل الواحد فضلاً عن عمل الحكومة على تطوير القطاع النفطي كمورد مالي وحيد وتهميش بقية القطاعات الاخرى والتي استطاع ان تمول حاجات السياسة المالية الحكومية والمتمثلة بعبء مالي حكومي كبير، في الوقت الذي لم تتمكن الحكومة من تغطية نفقاتها الزائدة والاستفادة من الزيادة الكبيرة في الايرادات بسبب عدم وجود برنامج مخطط للمالية الحكومية يعمل على تنظيم الموارد المالية المتحصلة من مورد النفط والعمل على تنويع وتطوير بقية القطاعات الاخرى، مما انعكس ذلك في عدم فاعلية السياسة المالية الحكومية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي خلال مدة الدراسة، حيث يشير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM الى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الايرادات العامة الى الانفاق الحكومي. وكذلك تشير معلمة تصحيح الخطأ بان الاختلال في التوازن يتم تصحيحه خلال ثلاثة اشهر (البيانات هي ربع سنوية) ($0.77 \times 4 = 3.08$) اي ان فترة الاختلال تساوي معلمة تصحيح الخطأ $\times$ الفترة الزمنية. كما اننا نجد ان المعلمات القصيرة الاجل لمعادلة النفقات معنوية خلال فترات الابطاء الثالثة والرابعة والخامسة، اي ان هناك علاقة معنوية قصيرة الاجل تتجه من الايرادات العامة الى الانفاق الحكومي خلال المدة (2004-2014)، ايضاً تظهر النتائج وجود علاقة قصيرة الاجل تتجه من الانفاق الحكومي الى الايرادات العامة خلال فترات الابطاء الاولى والثانية.

خامسا: نتائج أختبار كرانجر للسببية

يتضح لنا من الجدول (17) نتائج التقدير للعلاقة السببية لـ Granger على كل متغيرات الايرادات العامة PR والانفاق الحكومي GE، فبموجب هذا الاختبار تقبل الفرضية الصفرية ($H0: B = 0$) اذا كانت القيمة الاحتمالية Prob. اكبر من مستوى المعنوية (5%).

جدول (17) نتائج اختبار كرانجر للسببية لـGE و PR للاقتصاد العراقي (2004-2014)

Null Hypothesis:	Obs.	F-Statistic	Prob.
Lags: 2			
GE does not Granger	42	2.17967	0.1274
PR does not Granger		4.71953	0.0149
Lags: 3			
GE does not Granger	41	2.42818	0.0823
PR does not Granger		3.64297	0.0222
Lags: 4			
GE does not Granger	40	2.17715	0.0948
PR does not Granger		5.01862	0.0031

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الحزمة البرمجية (Eviews 7) .

فمن خلال الجدول المذكور انفاً يستنتج ان هناك علاقة سببية تتجه من الايرادات العامة الى الانفاق الحكومي خلال فترات الابطاء (2)،(3)،(4) في حين لا تؤثر النفقات العامة في الايرادات العامة خلال فترات الابطاء نفسه اي انها يكون علاقة ضعيفة، وهكذا تؤكد نتائج متجه تصحيح الخطأ VECM والتي تنص على وجود علاقة تكاملية توازنيه طويلة الاجل تتجه من النفقات الى الايرادات خلال مدة الدراسة 2004-2014.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1-لم يكن للسياسة المالية في العراق بعد الاحتلال مكانة مهمة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، نتيجة لوجود تدخل سياسي في النشاط الاقتصادي وعدم وجود رؤية واضحة للحكومات المتعاقبة حول الوضع المالي والاقتصادي للبلد.

2-تزايد العبء المالي الحكومي خلال مدة الدراسة 2004-2015، مما زاد من قيمة العجز في الموازنة العامة للحكومة العراقية، نتيجة لزيادة مقدار الانفاق الحكومي التشغيلي الجاري باستمرار.

3-عدم استقرار اتجاهات السياسة المالية بعد مدة الاحتلال بسبب تبني استراتيجية للسياسة المالية على اساس تفضيل الاستهلاك على حساب الانتاج، فضلاً عن عدم وجود برنامج حكومي واضح يعمل على تنويع واستدامة مصادر الايرادات العامة، وزيادة الاقتران بين السياسة المالية والمورد النفطي والذي تسبب بخلق مشاكل خطيرة للسياسة المالية مدعومة بتوجيه غير سليم للموارد المتاحة عبر القنوات الانفاقية المختلفة.

4-رغم وجود قدرة وكفاية للسياسة المالية من خلال ادواتها الايرادية وبخاصة الايرادات الريعية في تحمل العبء المالي الحكومي، الا ان وجود حالة من التخبط وعدم الوضوح لرؤية السياسة المالية المتبعة في العراق وعدم دقتها ادت الى فشل السياسة المالية من اجتياز الاوضاع المالية سابقاً، كذلك عدم وجود تخطيط مستقبلي للسيطرة على الاعباء المالية التي قد تتعرض لها الحكومة مستقبلاً.

5-فرض منظومة اقتصادية جديدة بعد الاحتلال والتي بموجبها تم اعطاء الاولوية النسبية لتفضيل الرفاهية الاستهلاكية كتفضيل اولي على النمو والاستقرار، وكتفضل ثاني لدواعي اجتماعية واقتصادية نابعة من معاناة المجتمع العراقي طيلة عقود الحرمان والتي انعكست ومن ثم على حجم الانفاق الحكومي وذلك بزيادة التوظيف ومنح الاعانات وتقليص الضرائب.

6-حققت الموازنة العامة في العراق فائضاً مالياً لمعظم سنوات الدراسة، أي ان الوضع المالي في العراق يتسم بالاستقرار النسبي من الناحية النظرية على الرغم وجود الثغرات والعوائق المالية التي تعترض طريق الحكومة من الناحية العملية ومن ثم عدم تمكن الميزانية الحكومية من تغطية العواجز المالية وذلك لعدم كفاية فاعلية السياسة المالية المتبعة نتيجة لهيمنة الفساد المالي والبيروقراطية الادارية على مجمل القطاعات الاقتصادية.

7-اظهرت النتائج الاحصائية في العراق بالنسبة لاختبارات التكامل المشترك ان هناك علاقة طردية طويلة الاجل بين الايرادات العامة والانفاق الحكومي اذ بينت نتائج اختبار كرانجر للسببية وجود علاقة سببية تتجه من الايرادات العامة الى الانفاق الحكومي خلال فترات الابطاء المثلى (2)، (3)،(4) في حين لا تؤثر النفقات العامة على الايرادات العامة خلال فترة الابطاء نفسه بالنسبة للاقتصاد العراقي.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما توصلنا اليه من استنتاجات لهذه الدراسة نوصي بالآتي :

1-العمل على توجيه النفقات العامة بما يتناسب وحجم الاقتصاد الوطني بما يحقق قواعد الانفاق العام المعروفة والذي يسهم في ترشيد الانفاق العام والتخفيف من الاعباء المالية المتزايدة على الموازنة العامة.

2-بناء استراتيجية قائمة على تنويع الاقتصاد بما يكفل الاعتماد على ادوات تمويلية متنوعة تكرس عدم الاعتماد الكلي على الايرادات النفطية وذلك لتجنب التقلبات التي تحصل في الاسواق النفطية.

3-محاولة الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال ادارة المال العام بما يساهم في تغطية الاعباء المالية الكبيرة التي قد تتحملها الحكومة.

4-تفعيل الرقابة على المال العام من خلال بناء مؤسسات قوية من اجل محاربة الفساد بكل انواعه من محسوبية ومنسوبيه، لكي يكون عاملاً مساعداً على التقشف وعدم التبذير الزائد بدون مبرر مسبق.

5-اعطاء أهمية لأدوات السياسة المالية الهادفة الى انضباط العبء المالي الحكومي حتى تأخذ هذه الادوات دورها المطلوبة بالشكل الذي يتناسب مع النشاط الاقتصادي الحكومي.

المصادر والمراجع

1-احمد سلامي و محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 13، الجزائر، 2013.

2-احمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد7، 2015.

3-احمد قباجة، الاستدامة المالية للسلطة النقدية الفلسطينية التجربة التأريخية والافاق المستقبلية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، 2012.

4-احمد قباجة، الاستدامة المالية للسلطة النقدية الفلسطينية التجربة التأريخية والافاق المستقبلية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، 2012.

5-اياد خالد شلاش المجالي ورانيا الدروبي، اثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الاجنبي في بورصة عمان للاوراق المالية خلال الفترة(1994-2009)دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، المجلد27، العدد4، 2011.

6-ايهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، المجلد 13، العدد 2 ، 2012.

7-بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

8-بلعاطل عياش و نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، مؤتمر عالمي في جامعة سطيف1، الجزائر، مجلة سطيف، العدد الخاص بالمؤتمر الدولى، 2014.

9-بن عزه محمد، ترشيد الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

10- بن يوب لطيفة وعوار عائشة، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، العدد9، 2013.
11- بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970 -2005، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011.
12- تقرير الاستدامة المالية، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الابحاث والسياسات النقدية، 2013.
13- تقرير البنك المركزي العراقي، اعدادات مختلفة للسنوات 2004-2015.
14- تقرير مؤسسة ادارة المعلومات الطاقة الامريكية EIA المستقلة، 2015.
15- تقرير وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة والمحاسبة، بغداد، 2009
16- زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014.
17- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.
18- عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، العدد 32، 2007.
19- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2008.
20- مروة فتحي السيد البغدادي، مؤشر الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية دورية-علمية-محكمة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 48، المجلد الثاني، 2010.
21- مروة فتحي السيد البغدادي، مؤشر الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية دورية-علمية-محكمة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الثامن والاربعون، المجلد الثاني، 2010.
22- مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بغداد، 2012.
23- مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بغداد، 2012.
24- موري سمية، آثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، 2010.
25- يونس احمد البطريق ، المالية العامة الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2015.
26- Report from OPEC Annual Statistical Bulletin From 2004-2015.
27- Khalid H.A. AL Qudair, The Relationship between Government Expenditure and Revenues in the Kingdom of Saudi Arabia: Testing for Cointgration and Causality, JAKU: Economic. Vol 19,NO.1,2005.
28- Report from BP Statistical Review World Energy, June, 2011.

ملحق (1) تفاصيل نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ لـGE و PR للاقتصاد العراقي (2004-2014)

CointegratingEq:	CointEq1	
Error Correction:	D(GE)	D(PR)
CointEq1	-0.77272	-0.32943
	-0.22201	-0.17355
	[-3.48058]	[-1.89813]
D(GE(-1))	1.148044	0.482698
	-0.23455	-0.18335
	[4.89473]	[2.63262]
D(GE(-2))	0.479708	0.417741
	-0.1683	-0.13156
	[2.85037]	[3.17521]
D(GE(-3))	0.730779	0.164779
	-0.17763	-0.13886
	[4.11405]	[1.18666]
D(GE(-4))	-1.37233	-0.00622
	-0.27952	-0.21851
	[-4.90969]	[-0.02845]
D(GE(-5))	1.605913	1.338514
	-0.36438	-0.28485
	[4.40727]	[4.69907]
D(PR(-1))	-0.32166	1.115134
	-0.26469	-0.20692
	[-1.21523]	[5.38924]
D(PR(-2))	-0.13278	-0.41993
	-0.25385	-0.19844
	[-0.52309]	[-2.11614]
D(PR(-3))	-0.39093	-0.20544
	-0.18574	-0.1452
	[-2.10475]	[-1.41489]
D(PR(-4))	0.633057	-0.11483
	-0.18037	-0.141
	[3.50970]	[-0.81440]
D(PR(-5))	-0.77764	-0.68326
	-0.20799	-0.16259
	[-3.73888]	[-4.20232]
C	-337988	-2330400
	-1142656	-893253
	[-0.29579]	[-2.60889]
R-squared	0.887497	0.824939
Adj. R-squared	0.839899	0.750875
Sum sq. resids	4.50E+14	2.75E+14
S.E. equation	4162439	3253918
F-statistic	18.64585	11.13816
Log likelihood	-625.891	-616.533
Akaike AIC	33.57319	33.08071
Schwarz SC	34.09032	3.36E+01

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الحزمة البرمجية (Eviews 7).

The Trends of Fiscal Policy in bearing the financial burden of the government and the Extent Leadership in Iraq during the period 2004- 2014

Abstract

There has been a heated controversy over the role the financial policy plays and how sufficient it is in affording the financial burden. This burden is known as the operational current expenses which the governments of various countries mainly afford, despite the discrepancy in the government's economic policy. After the deterioration and deficit in the state budget in all countries nowadays, it was necessary to find an appropriate mechanism so as to achieve the interaction and appropriateness between the main instruments of the financial policy on the realistic level with regard to their economy.

This research aims to analyses the relationship between the main instruments of the State policy to encounter the increasing financial burden on the government, where the developing countries' economy in general and Iraq's in particular suffers from the financial policy's inefficacy and feebleness due to the fluctuation of these governments' policies. In addition, there is a lack of credibility for these governments to achieve a noticeable improvement that could create economic stability; especially most of the decisions made regarding the financial policy tend to be under the influence of policy makers.

The study concludes that Iraq has been partially able to afford its operational expenses in spite of the economic, political, social, and security challenges it faced. Further, there was no active financial policy and a clear vision for attempting to diversify the revenue resources to depend on instead of depending on oil as the main source for taking the financial burden. In addition, Iraq economy suffers from a structural imbalance that negatively affects its capacity to diversify the revenues resources, while the financial policy has a significant place among other policies because it can play the greatest role in achieving the multiple objectives and thus achieve economic stability.

Key word/ Rationalization of government spending - the financial burden of government - Financial Planning